مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بالحديدة:

الاحتياطي من مادة القمح يتجاوز الـ400 ألف طن والوضع التمويني في احسن حال

الاستقرار التمويني بالمحافظة ينعكس على عموم محافظات الجمهورية

نتعامل مع المخالفات التي يتم ضبطها وفقاً للقانون.. وشكاوى المواطنين يتم التحقق منها سريعاً

،، أكد الأخ عبدالعليم درويش - مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة الحديدة على استقرار وتوفير السلع الأساسية بالأسواق في ظل الأزمة الراهنة، جاء ذلك ضمن اللقاء الذي أجرته معه «الثورة» لتسليط الضوء على الأوضاع التموينية والإجراءات المتخذة لمراقبة الأسعار ومدى تأثير هذه الأزمة على الوضع الصناعي والتجاري بالحديدة والذي تحدث قائلاً:

الحديدة/ خديجة بورجي

– استطيع القول والتأكيد أن الوضع الحالي للمواد التموينية في محافظة الحديدة مستقر خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية مثل القمح والدقيق والسكر والأرز، والكمية متوفرة ولدينا كمية كبيرة من احتياطي القمح بحدود ثلاثمائة إلى أربعمائة ألف طن موجودة في الصوامع وهو كاحتياطي، والبواخر تأتي متتالية، فهناك استقرار وليس هناك نقص في المواد الغذائية، إلا أن هناك نقصاً في مادة الديزل، وهي متوفرة لكن ليس بالشكل المطلوب كون الاحتياج والطلب عليها كبيراً، وخاصة في محافظة الحديدة، حيث المزارع كلها تعتمد على الآبار التي تحتاج إلى مادة الديزل، هذا كوضع تمويني في داخل المحافظة ونحن أيضا نعكسها بالنسبة للمواد الأساسية على المحافظات الأخرى ونراقب سير السلع الأساسية كالقمح والدقيق في كل المناطق والحمد لله هناك نوع من الاستقرار.

إجراءات مناسبة

ماذا عن الإجراءات المتخذة لمراقبة الأسعار؟ وكم بلغت المخالفات خلال الشهرين الماضيين؟

–هناك إجراءات تتخذ في حيال ماتصلنا من شكاوي ومخالفات يتم ضبطها والتحقيق فيها، ومن ثم تحال إلى النيابة أما بالنسبة لمادتي القمح والدقيق فهناك مراقبة عليهما وبشكل كبير وليس هناك ارتفاع في السعر إلا باذن من وزارة الصناعة والتجارة وقبل فترة كان الأخ الوزير مجتمعاً مع أصحاب الصوامع من مستوردي القمح والدقيق وقد وضعنا سقفاً معيناً في عدم ارتفاع هذه المواد لفترة أربعة أشهر أو خمسة، حيث تم الاتفاق على أساس أن تبقى الأسعار ثابتة، والآن ثبت السعر لفترة معينة وإن وجد ارتفاع للسعر في بعض المناطق يبلغ عنها ويتم اتخاذ الإجراءات المناسبة، أما المخالفات فقد بلغت خلال الأشهر الماضية ٢٧٦ مخالفة مابين مخالفة نقص أوزان الروتي أو إشهار أسعار وغاز، وقد أحيلت معظمها إلى النيابة.

آلية توزيع الغاز

وماذا عن مادة الغاز وتوافرها في الأسواق؟

– قد يكون غير متوفر بالصورة المعتادة في السابق ولكن الآن أزمة الطوابير بدأت تختفي من الشوارع، فالأزمة كانت نتيجة أن محطة صافر لا تنتج الغاز كما هو معروف بسبب التقطعات لشاحنات الغاز مما اضطررنا إلى استيراده من الخارج وبكميات بقدر الاحتياج، إلى جانب أن هناك هلعاً وخوفاً من بعض الناس في ظل الأزمة على طلب الغاز، ولكن الأمور طيبة حالياً، ومع هذا هناك مخالفات حيث نجد أن هناك من يتلاعب في سعر الغاز، لذا وضعنا آلية لتوزيع مادة الغاز بالتنسيق مع عقال الحارات، وعن طريقهم يباع الغاز بالسعر الرسمي والذي هو ألف ومائة وخمسين ريالا، وإن كانت هناك مخالفات كما أسلفت، على المواطنين التبليغ عنها ونحن سنتعامل معها وفق القانون.

تصرف غير مسئول

ما تأثير الأزمة الراهنة على الوضع الصناعي والتجاري في المحافظة؟

– تأثير هذا الأزمة على اليمن بشكل عام والصناعة والتجارة هي جزء من عملية ومنظومة متكاملة تتأثر بما تنتجه السياسة، سلباً وإيجاباً، فهناك طرقات تتقطع يعني ركوداً في البلد وظروفاً اقتصادية صعبة وإضافة إلى ذلك هناك تجار أرغموا على العصيان المدني وهذا في اعتقادي تصرف غير صحيح أو غيرمقبول، فالتجار يشكون من هذه المشكلة، أيضاً المشكلة حالياً نقص في مواد البترول والديزل أثرت على الصناعة حيث وقد بدأت تتوقف بعض المصانع عن العمل وهناك من المصانع التي كانت تعمل على مدى أربع وعشرين ساعة، بدأت تخفض ساعات العمل إلى خمسين في المائة وبدأت تنزل إلى ثلاثين في المائة وهذا يعني تقليص عدد العمال فهذا الوضع أثر على البلد كثيراً ويجب علينا أن ننظر إلى مصالح البلد، كما هو معروف الظروف الاقتصادية صعبة حيث يوجد لدينا نسبة كبيرة من البطالة وهناك من يعيش على المعيشة اليومية وإذا بدأت المعيشة اليومية تتوقف من خلال الاعتصام والعصيان من خلال توقف المصانع بسبب عدم توفر الديزل، فأكيد سوف يكون التأثير كبيراً على البلد اقتصادياً، وندعو الجميع إلى أن نتكاتف على أن تدور الحالة الاقتصادية في البلد بطريقة جيدة ونحافظ على أساس الاستقرار التمويني والاستقرار الصناعي في البلد أيضاً الخوف أصبح موجوداً فالقطاع التجاري بدأ يتخوف حيث الاعتماد التجاري بدأ يقل وأصبح لا أحد يعطي بضاعته إلا بفلوس نقد عكس ما كان في السابق، أيضاً الموظف الذي كان يأخذ من البقالة حتى نهاية الشهر ويسدد، حالياً يمنع عنه ذلك، لذا يجب علينا أن نعرف ماذا نريد لهذا الوطن، وأن يكون لنا رؤية صادقة صحيحة على أساس أن يظل هذا البلد في أمن وأمان، ونحن إخوة ولسنا أعداء ويجب أن نترك السياسة في المجرى الصحيح دون المماحكة ونسير بأيد واحدة في خطوات إصلاح اليمن.